

١٤ - البنود المتعلقة بغرب أفريقيا ألف - القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا

الإجراءات التمهيدية

جذري في النهج السياسي الذي ساد معظم أرجاء المنطقة دون الإقليمية لفترة طويلة، وشجع على الاستبداد. وأكد على أنه ينبغي لأي استراتيجية توضع لكفالة استقرار غرب أفريقيا وتنميتها أن تركز على منع ممارسة القمع من جانب العناصر التابعة للدولة وغيرها من العناصر وعلى كفالة احترام حقوق وأمن الشعوب التي تعيش في جميع أرجاء المنطقة. وفي الختام، شدد الأمين العام على ضرورة أن يقدم المجتمع الإقليمي والدولي المساعدة إلى الحكومات الوطنية في المنطقة الإقليمية لتحقيق أغراض معينة، وأن يتدخل في مرحلة مبكرة في حالة حدوث أزمات حوكمية وإنسانية، وأعرب عن أمله أن يأخذ مجلس الأمن توصياته في الاعتبار.

واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام، ووزير خارجية غانا بصفته رئيساً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمين التنفيذي للجماعة، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي أعقاب الإحاطات، أدلى جميع أعضاء المجلس ببيانات^(٢)، وكذلك ممثلو كل من أيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٣)، واليابان.

(٢) مثل بن وزير الخارجية والتكامل الأفريقي لديها.

(٣) أيد البيان كل من إستونيا، وألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن
٤٩٣٣ المعقودة في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٣٣، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، اعتمد مجلس الأمن البند المعنون "المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا"، وأدرج في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا^(١).

وأكد الأمين العام في تقريره، أن مختلف المشاكل العابرة للحدود هي مشاكل مترابطة، ولا سبيل إلى حل أي من هذه المشاكل على الصعيد الوطني وحده، بل إن حلها يتطلب اتباع نهج إقليمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدم الأمين العام عدة توصيات عملية، تتضمن زيادة التنسيق بين الجهات التابعة للأمم المتحدة العاملة في المنطقة دون الإقليمية، وتعزيز أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وتنفيذ الوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستيراد الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتصديرها وتصنيعها في غرب أفريقيا؛ وتعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتشجيع إصلاح القطاع الأمني؛ والحد من الابتزاز عند حواجز الطرق؛ و"تسمية وفضح" الأطراف التي تخل بالمعايير الإنسانية والقانون الدولي. ودعا الأمين العام إلى إجراء تغيير

(١) S/2004/200، المقدم عملاً ببيان الرئيس المؤرخ ٢٥ تموز/

يوليه ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/11).

ووافق الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية على ضرورة اتباع نهج إقليمي لمعالجة المشاكل العابرة للحدود، لا سيما تزايد استخدام المرتزقة والجنود الأطفال، وانتشار الأسلحة الصغيرة والابتزاز عند حواجز الطرق. وأشار إلى أن توصيات الأمين العام مفيدة وملائمة للعمل المشترك من جانب المجتمع الدولي، وأن العمليات الناجحة لتزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج في ليبيريا وكوت ديفوار ستكون حاسمة فيما يتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. وأعرب عن أمله أن يتماشى جدول تقليص بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مع مدة بعثتي الأمم المتحدة في ليبيريا وكوت ديفوار^(٦).

ولاحظ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن الجهود المبذولة في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان غير كافية وحدها في أغلب الأحيان لتوفير الحماية للمجموعات الضعيفة في النزاعات المسلحة، وأعرب عن ترحيبه برغبة مجلس الأمن في اتخاذ تدابير إضافية لحماية المدنيين وهو قادر على ذلك. وأكد على أن هناك حاجة إلى إرساء صلات أوثق على الصعيد الإقليمي فيما بين الأطراف الفاعلة الإنسانية والسياسية والاقتصادية بغية تنسيق وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو أفضل. ودعا إلى اتباع نهج أكثر شمولاً للتصدي للأسباب الجذرية من قبيل الفقر والافتقار إلى الحوكمة الرشيدة وحكم القانون، ورأى أن تنفيذ التوصيات الرئيسية للأمين العام من شأنه أن يسهم بقدر كبير في معالجة الشواغل الإنسانية الأساسية^(٧).

وكرر الأمين العام في إحاطته، أنه لا يمكن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره على أساس كل بلد على حدة فقط، وإنما يتطلب تنفيذها نهجاً إقليمياً متعدد الجوانب. وبالتالي ينبغي إيلاء اهتمام خاص لانتشار الأسلحة الصغيرة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، واستخدام الجنود الأطفال والمرتزقة، وكذلك إغلاق الطرق. ولاحظ الأمين العام أن الأسباب الجذرية للمشاكل في المنطقة، ترتبط قبل كل شيء بمسائل الحوكمة، وحقوق الإنسان، والشفافية. وحذر من أنه إذا استمر الاستبداد وثقافة العنف والاستبعاد والإفلات من العقاب، فإن أي تقدم يحرز في معالجة المشاكل العابرة للحدود سيكون على الأرجح مجرد خطوات مؤقتة، وهشة في أحسن الأحوال. ولذلك فقد حث حكومات المنطقة على إنشاء مؤسسات ديمقراطية قوية ومنظمات إقليمية فعالة^(٤).

ولاحظ وزير خارجية غانا ورئيس الجماعة الاقتصادية أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لم يتشاور بشكل كامل مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو أمانتها عند إعداد تقرير الأمين العام، وأكد على الحاجة إلى وضع نهج شامل لمعالجة العديد من الأسباب الجذرية المترابطة للمشاكل العابرة للحدود. وأشار إلى أن الجماعة ترى أن الحل الأفضل يتمثل في إيجاد طريقة لإعادة السلام إلى المنطقة برمتها، وأضاف أن الجماعة قد حددت بعض العوامل التي يحتمل أن تؤدي إلى عدم الاستقرار، بما في ذلك سحب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على نحو مفاجئ وكامل^(٥).

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٢.

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٢-١٤.

(٤) S/PV.4933، الصفحتان ٣-٤.

(٥) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٨.

تلك البعثات بدوريات مشتركة على الحدود^(١٠). ومن ناحية أخرى، وإن كان هناك اتفاق مع الحاجة إلى زيادة الفعالية في استخدام أصول الأمم المتحدة في المنطقة بأسرها، لاحظ مثل المملكة المتحدة أن تقاسم الموارد عبر البعثات وعبر الحدود يؤدي إلى خطر تشويش ولايات البعثات واحتمال تعطيل تسلسل القيادة والتحكم. وشدد على أنه يتعين التصدي لهذه الصعوبات المحتملة والتغلب عليها حتى يمكن وضع نهج إقليمي للتدخلات التي تقوم بها الأمم المتحدة^(١١). وحذر ممثل الاتحاد الروسي من أنه ينبغي اتخاذ إجراءات منسقة لقوات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية مع بذل العناية الواجبة من أجل ألا تنتهك سيادة فرادى الدول أو ولايات البعثات المحددة هناك^(١٢). وفي الوقت نفسه، دعا العديد من المتكلمين إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو^(١٣). وأشار ممثل شيلي صراحة إلى ضرورة أن تكون هناك مشاركة أكبر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة المشاكل العابرة للحدود^(١٤) "في إطار الفصل الثامن من الميثاق".

وعلق عدد من المتكلمين أهمية على التنفيذ الناجح لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢ (ألمانيا)؛ والصفحة ٢٥ (الصين)؛ والصفحة ٣٢ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣٧ (رومانيا).

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠-٢١ (الفلبين)؛ والصفحة ٢٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٢٥-٢٦ (الصين)؛ والصفحة ٣٤ (الجزائر)؛ والصفحتان ٢٥-٢٦ (رومانيا)؛ والصفحة ٤٠ (فرنسا)؛ والصفحة ٤٢ (أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي).

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.

وأكد المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج يعالج البعد الإنمائي للأزمة والتزاع مباشرة عن طريق إدماج المنع وبناء السلام في عمله الإنمائي، وذكر أن البرنامج قد وضع استراتيجية إقليمية إقليمية متكاملة لغرب أفريقيا واضطلع بعدد من المبادرات بغية التصدي لمشاكل محددة تتعلق بقضايا عابرة للحدود من بينها دعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج الأسلحة الصغيرة في المنطقة الإقليمية. وشدد على أهمية اتباع نهج شامل يربط بين بناء السلام والتنمية برباط وثيق، ورأى أن النهج الإنمائية الإقليمية "الجديدة والإبداعية"، من قبيل استراتيجية خفض مستوى الفقر على الصعيد دون الإقليمي، يمكن أن تساعد المجتمع الدولي على بلوغ أهدافه المشتركة في غرب أفريقيا^(٨).

وفي مناقشات لاحقة، اتفق المتكلمون بوجه عام على ضرورة اتباع نهج إقليمي لمعالجة المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا. ورحبوا بالتوصيات ذات التوجه العملي الواردة في تقرير الأمين العام وأيدوها، وأبدوا استعدادهم لمواصلة دراسة كيفية تنفيذ التوصيات. وفي هذا السياق، أبرز معظم المتكلمين الحاجة إلى تعزيز التنسيق فيما بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة^(٩)، في حين تفاعل العديد منهم أيضا على نحو إيجابي مع توصية الأمين العام بشأن قيام

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٤-١٦.

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦-١٧ (البرازيل)؛ الصفحتان ١٧-١٨ (إسبانيا)؛ الصفحتان ٢٠-٢١ (الفلبين)؛ الصفحات ٢١-٢٣ (ألمانيا)؛ الصفحتان ٢٥-٢٦ (الصين)؛ الصفحات ٢٨-٣٠ (باكستان)؛ الصفحتان ٣٠-٣١ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحات ٣١-٣٣ (الولايات المتحدة)؛ الصفحات ٣٣-٣٦ (الجزائر)؛ الصفحات ٣٦-٣٨ (شيلي)؛ الصفحتان ٤١-٤٢ (أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ الصفحات ٤٢-٤٤ (اليابان).

الموارد الطبيعية الغنية في غرب أفريقيا وإساءة استخدامها^(١٩). وبالمثل، اقترح ممثل فرنسا مساعدة بلدان المنطقة في تعزيز دعم الرقابة على مواردها الطبيعية عن طريق دعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو عن طريق آليات أخرى، باعتبار ذلك واحدة من بعض الأفكار التي يمكن إضافتها إلى تقرير الأمين العام^(٢٠). ورأى ممثل باكستان أنه، وبالنظر إلى الصلة المثبتة بين استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير مشروعة وتأجيج النزاعات في غرب أفريقيا، فإنه ينبغي أن يشمل نطاق الجزاءات كلا من جانبي العرض والطلب للموارد الطبيعية المستغلة بصورة غير مشروعة. وحث على تطبيق ممارسة "التسمية والفضح" وفرض الجزاءات على جميع المشاركين في هذه الأنشطة غير المشروعة^(٢١).

وفي نهاية الاجتماع، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس^(٢٢). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

طلب إلى الأمين العام أن يشجع بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على تبادل المعلومات وتقاسم مواردها السوقية والإدارية إلى أقصى حد ممكن، دون إعاقة التنفيذ المرضي لولاياتها، بهدف زيادة كفاءتها وخفض التكاليف؛

شدد على أهمية النهج الإقليمي في إعداد وتنفيذ برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛

حث دول المنطقة على السعي إلى تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة للاجئين؛

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣٤.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٩.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

(٢٢) S/PRST/2004/7.

قطاع الأمن في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار^(٢٣). وأكد العديد من المتكلمين على أن انتشار الأسلحة الصغيرة والجنود الأطفال يجب كبحه من خلال تعزيز الآليات الإقليمية والوطنية القائمة، من قبيل تحويل الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى صك ملزم قانونا^(٢٤). ولاحظ عدة متكلمين أن التنمية هي إحدى القضايا الأساسية التي يجب إيلاء اهتمام خاص لها من أجل تحقيق سلام دائم في المنطقة^(٢٥).

وأعرب ممثل الجزائر عن اعتقاده أنه يجب أن ينظر إلى المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا على أنها "تهديدات للسلام والأمن الدوليين. بموجب معنى الفصل السابع من الميثاق، وأن يجري التعامل معها على ذلك النحو"^(٢٦). وحث المجلس على اعتماد وجهة نظر طويلة الأمد لمكافحة هذه المشاكل. ورأى الممثل أيضا أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ينبغي أن يدرج في قائمة المشاكل العابرة للحدود التي حددها الأمين العام. وكرر ممثل المملكة المتحدة الحاجة إلى معالجة مسألة استخدام

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (إسبانيا)؛ الصفحة ٢١ (الفلبيين)؛ الصفحة ٢٦ (الصين)؛ الصفحة ٢٧ (أنغولا)؛ الصفحتان ٣٢-٣٣ (الولايات المتحدة)؛ الصفحة ٤٠ (فرنسا)؛ والصفحة ٤٣ (اليابان).

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (إسبانيا)؛ الصفحة ٢١ (الفلبيين)؛ الصفحة ٢٢ (ألمانيا)؛ الصفحتان ٢٤-٢٥ (المملكة المتحدة)؛ الصفحتان ٢٦-٢٧ (أنغولا)؛ الصفحتان ٣٤-٣٥ (الجزائر)؛ الصفحة ٣٧ (رومانيا)؛ والصفحة ٤٢ (أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي).

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (البرازيل)؛ الصفحة ١٩ (بنين)؛ الصفحة ٢٦ (الصين)؛ الصفحة ٢٩ (باكستان)؛ والصفحة ٤٣ (اليابان).

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣٥.

السلام في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، دعا الأمين العام الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تحويل الوقف الاختياري لاستيراد وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى صك ملزم قانونا بأسرع فرصة ممكنة. وأشاد الأمين العام بالتقدم المحرز في تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون وليبيريا، إلا أنه حذر من أن العملية لا يمكن أن تنجح ما لم يتوفر التمويل الملائم لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم. وأكد الأمين العام على الأهمية الحيوية للحد من مستويات بطالة الشباب المروعة في المنطقة دون الإقليمية. وحث الشركاء الإنمائيين أيضا على تمويل خدمات الدعم عبر الحدود للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية العصبية في الكثير من أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة في المناطق الحدودية الحساسة المتضررة من النزاع التي يتعرض سكانها للخطر جراء مجموعة متنوعة من المشاكل العابرة للحدود. وأخيراً، لاحظ الأمين العام أن إصلاح قطاع الأمن يشكل أولوية عاجلة بشكل خاص لغرب أفريقيا باعتباره أداة رئيسية لمنع نشوب النزاعات، وطلب أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بإعداد برنامج متكامل إقليمي لإصلاح قطاع الأمن، بالتشاور مع شركائه في غرب أفريقيا، وقبل نهاية عام ٢٠٠٥. وفي الختام، أكد الأمين العام على أن المسؤولية الرئيسية لتعزيز السلم في المنطقة تقع على عاتق القادة الأفارقة والمجتمعات المحلية ذاتها، بيد أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم الدعم للمساعي الرامية إلى تحقيق مستقبل أفضل لشعوب غرب أفريقيا.

واستمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام ومن مثله الخاص لغرب أفريقيا، وكذلك من المستشار الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بحماية الطفل. وبالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس، أدلى ببيانات أيضا ممثلو بوركينافاسو وسيراليون، وغينيا، وكوت

دول غرب أفريقيا على أن تنفذ بالكامل اتفاق الوقف الاختياري لاستيراد وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

دعا دول اتحاد نهر مانو إلى استئناف الحوار والنظر في عقد اجتماع قمة لرؤساء الدول لوضع نهج مشترك لمعالجة قضاياهم الأمنية المشتركة وتدابير لبناء الثقة؛

دعا على وجه الاستعجال البلدان المانحة والدوائر المالية الدولية إلى تنسيق جهودها لدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهودها لإصلاح قطاع الأمن.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥١٣١ المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٣١، المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا^(٢٣). ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من التقدم المحرز في عدة دول في غرب أفريقيا، ما زالت المنطقة دون الإقليمية معرضة للخطر الشديد ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق السلام الدائم. ولاحظ مع الارتياح نمو الشراكة المثمرة بين منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك بعض الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية في منطقة غرب أفريقيا، ولكنه شدد على أن مضاعفة الجهود وتوجيهها بصورة أفضل في العديد من المجالات الأخرى يمكن أن تساهم في منع النزاعات وبناء

(٢٣) S/2005/86.

المؤسسي بين كيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، وكذلك بين الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في المنطقة دون الإقليمية، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ودول غرب أفريقيا ومجتمعها المدنية. وفيما يتعلق بالتحدي المنهجي، شدد على الحاجة إلى وضع سلم للأولويات بشأن القضايا والمجالات والأهداف، وأشار إلى أن الأولويات الرئيسية الحالية تشمل مسائل من قبيل الأسلحة الصغيرة، والأطفال الجنود، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحواجز الطرق، وبناء السلام عبر الحدود. وفيما يتصل بالتحدي العقائدي، رأى أن تركيز الجهود في بناء السلام على دول تعيش حالات حرب هو مسار عمل منطقي، لكن البلدان التي لا تعيش ظروف حرب من قبيل غانا والنيجر تستحق الدعم الدولي، فهي ما زالت هشة ويمكن أن يُضعفها العنف في البلدان المجاورة لها. وأعرب الممثل الخاص عن ثقته بأن التعاون الجاري بين المجتمع الدولي وشعوب غرب أفريقيا وحكوماتها سيساعد في التغلب على بعض تلك التحديات الهائلة^(٢٦).

وذكر المستشار الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بحماية الطفل أن المشاكل العابرة للحدود التي تواجهها بلدان غرب أفريقيا كلها تهديدات للسلم والأمن والاستقرار، وأن تلك التهديدات ناجمة عن أنشطة العصابات المنظمة التي لديها شبكات منتشرة في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، بل وخارج المنطقة أيضا. وتعيش معظم تلك العصابات، التي عادة ما يكون لها جذور سياسية وقد تتطور إلى عصابات إجرامية، من الاتجار بالأسلحة والمخدرات، وغسل الأموال،

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٣-٥.

ديفوار، ولكسمبرغ (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٢٤)، ومالي، والنيجر، ونيجيريا (باسم مجموعة الدول الأفريقية).

وأعرب الأمين العام في ملاحظاته الاستهلالية عن قلقه من أن منطقة غرب أفريقيا لا تزال تواجه تحديات أمنية خطيرة. وأشار في هذا الصدد إلى مسائل مناطق الحدود التي تسود فيها القلاقل، والافتقار المثير للقلق إلى التمويل لإصلاح القطاع الأمني وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعادة إلى الوطن، وارتفاع مستويات بطالة الشباب. وأشار إلى أنه قد سلط الضوء في تقريره على المجالات التي تتطلب عملا عاجلا وطويلا الأجل، وأن التوصيات الواردة فيه موجهة إلى عدد كبير من الأطراف الفاعلة، بما فيها مجلس الأمن وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيون الثنائيون والمتعددو الأطراف، وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفرادى الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني. ورحب بالجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأعضاؤها مؤخرا بغية التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها المنطقة، والشراكة البناءة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة وأطراف فاعلة أخرى ذات صلة^(٢٥).

ولاحظ الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا أن العمل الجماعي الذي يضطلع به المجتمع الدولي في غرب أفريقيا يواجه ثلاثة تحديات واسعة النطاق. وفيما يتعلق بالتحدي المؤسسي، شدد على أنه ينبغي زيادة تعزيز التعاون

(٢٤) أيدت هذا البيان كل من ألبانيا، وأيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ورومانيا، وصربيا، وكرواتيا، والنرويج.

(٢٥) S/PV.5131، الصفحتان ٢-٣.

ولاحظ عدد كبير من المتكلمين أن انتشار الأسلحة الصغيرة لا يزال يشكل أحد التحديات الخطيرة التي يجب التصدي لها على نحو أكثر فعالية، لا سيما من خلال قيام الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتحويل الوقف الاختياري إلى صك ملزم قانوناً، ومن خلال دعم المجتمع الدولي لبرنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(٢٨). وفي سياق الاتجار بالأسلحة الصغيرة، أيد عدد من المتكلمين توصية الأمين العام بأن يتم إعطاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الوسائل اللازمة لرصد عمليات حظر الأسلحة وإنفاذها^(٢٩). وذهب العديد من المتكلمين إلى أن "الإشهار والفضح" أداة فعالة لتعزيز تنفيذ نظم الجزاءات، وأن المجلس ينبغي أن ينظر في نشر قائمة بالأفراد والكيانات الذين ينتهكون حظر توريد الأسلحة والوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(٣٠). وفي هذا الصدد، كان ممثل البرازيل وممثل لكسمبرغ الذي كان يتحدث باسم

والاتجار بالبشر، وكثيراً ما تسيطر على أغنى المناطق في البلدان التي تمر بأزمة. وأبلغ المستشار الخاص المجلس أنه من أجل منع الأنشطة السلبية للعصابات المسلحة ومكافحتها، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عدداً من الصكوك، من قبيل الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، واتفاقية تسليم المجرمين. وقد حددت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثلاثة نهج استراتيجية رئيسية لتنفيذ تلك الصكوك، من خلال التدابير السياسية والقانونية والإنمائية. وفي الوقت نفسه، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضاً عدداً من البروتوكولات لمنع نشوب النزاعات عن طريق تعزيز الديمقراطية والحكم السديد، فضلاً عن حرية حركة السلع والأشخاص. واحتتم المستشار الخاص بالقول بأنه ينبغي اتباع جميع المبادئ التوجيهية المتفق عليها لتحقيق بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة في المنطقة دون الإقليمية^(٣١).

وشاطر المتكلمون الأمين العام تقييمه بأن الحالة في غرب أفريقيا خليط من التطورات الإيجابية والتحديات المستمرة، وأكدوا من جديد على الاعتقاد بأن الجهود المتضافرة التي تستند إلى نهج إقليمي متكامل لمنع الصراع لازمة لتحقيق السلام المستدام. وبالإضافة إلى التناء على تعزيز التعاون فيما بين مختلف البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، وكذلك بين منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة، ركز معظم المتكلمين في بياناتهم على الأسلحة الصغيرة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمناطق الحدودية.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠-١١ (الصين)؛ الصفحات ١٣-١٥ (البرازيل)؛ الصفحتان ١٧-١٨ (الفلبين)؛ الصفحتان ٢٣-٢٤ (اليابان)؛ الصفحات ٢٤-٢٦ (الولايات المتحدة)؛ الصفحات ٢٧-٢٩ (فرنسا)؛ الصفحات ٢٩-٣١ (رومانيا)؛ الصفحتان ٣١-٣٢ (الأرجنتين)؛ الصفحات ٣٦-٣٨ (لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ الصفحات ٣٨-٤٠ (كوت ديفوار)؛ الصفحات ٤١-٤٣ (غينيا)؛ الصفحات ٤٣-٤٥ (سيراليون)؛ الصفحات ٤٥-٤٧ (نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية)؛ الصفحات ٥٠-٥٢ (مالي).

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ الصفحة ٢٢ (الدانمرك)؛ الصفحة ٢٨ (فرنسا)؛ الصفحة ٣٧ (لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحتان ٥١-٥٢ (مالي).

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧ (اليونان)؛ الصفحة ٣١ (رومانيا)؛ الصفحة ٣٨ (لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٤٩ (نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية).

المقررة^(٣٤). وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن القلق من أن تمويل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يزال يشكل تحدياً، وأيد الحاجة إلى إجراء المزيد من الإصلاح لقطاع الأمن وإنشاء قوات أمن ديمقراطية ومحترفة، مستمدة من جميع الجماعات في مختلف المجتمعات^(٣٥). وشدد ممثل اليابان على أهمية معالجة قضية إعادة الإدماج، ولا سيما مشكلة بطالة الشباب بغية تجنب إعادة نشوب النزاع^(٣٦). وعند النظر في طريقة معالجة المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا، أيد بعض الممثلين اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام^(٣٧).

وتطرق عدد من المتكلمين إلى مسألة المناطق الحدودية الحساسة والحاجة إلى وضع استراتيجيات متكاملة لذلك^(٣٨). واتفق ممثل الاتحاد الروسي مع الأمين العام على الحاجة إلى تعزيز حدود الدول الأفريقية، وإنشاء آلية أمنية مشتركة في المناطق الحدودية^(٣٩). وحث ممثل بنين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على تقديم دعمه الكامل لخطة الجماعة الرامية إلى إنشاء رابطة للمناطق والمدن الحدودية في

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٨-٩ (المملكة المتحدة)؛ الصفحة ١٤ (البرازيل)؛ الصفحة ١٨ (الفلبين).

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ٢٥ (الولايات المتحدة)؛ الصفحتان ٣٠-٣١ (رومانيا)؛ الصفحة ٣٢ (الأرجنتين)؛ الصفحتان ٣٣-٣٤ (بنين)؛ الصفحة ٣٩ (كوت ديفوار)؛ الصفحة ٤٣ (غينيا)؛ الصفحة ٤٧ (نيجيريا)، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ الصفحة ٥١ (مالي)؛ والصفحة ٥٣ (النيجر).

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

الاتحاد الأوروبي، قد نظرا على نحو إيجابي في توصية الأمين العام عن تقديم المسؤولين عن الأنشطة الإجرامية المتصلة بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والموارد الطبيعية والبشر إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم^(٣١)، أما ممثل الولايات المتحدة فقال إن وفد بلده لديه وجهة نظر مختلفة بشأن أنسب المنتديات للنظر في تلك القضايا^(٣٢).

وذكر العديد من المتكلمين أن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن الناجحة كانت عنصراً حاسماً في منع نشوب الصراعات وبناء السلام^(٣٣). ووفقاً لممثلي الدانمرك، فإن إزالة الطابع السياسي عن دور قوات الأمن وإخضاعها للإشراف الديمقراطي شرطان أساسيان لمنع نشوب صراعات جديدة ولبناء السلام. وأضافت أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي إعدادها بحيث تراعي بالتحديد مشكلة الأطفال والشباب الغاضبين والشاعرين بخيبة الأمل في غرب أفريقيا، وأنه ينبغي أن تنظر الأمم المتحدة في تمويل حصة أكبر من الأنشطة ذات الصلة بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات حفظ السلام من خلال الاشتراكات

(٣١) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (البرازيل)؛ والصفحة ٣٨ (لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي).

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ الصفحة ١٢ (الجزائر)؛ الصفحة ١٤ (البرازيل)؛ الصفحة ١٦ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ الصفحة ١٨ (الفلبين)؛ الصفحة ٢١ (الدانمرك)؛ الصفحة ٢٣ (اليابان)؛ الصفحة ٢٥ (الولايات المتحدة)؛ الصفحة ٢٧ (اليونان)؛ الصفحة ٣٠ (رومانيا)؛ الصفحة ٣٢ (الأرجنتين)؛ الصفحة ٣٣ (بنين)؛ الصفحة ٣٨ (لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ الصفحة ٤٠ (كوت ديفوار)؛ الصفحة ٤٩ (نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية)؛ والصفحة ٥١ (مالي).

الرئيسية عن تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، ومعالجة القضايا العابرة للحدود، تقع على عاتق الدول الأفريقية أنفسها^(٤٤)، وفي هذا السياق، سلط البعض الضوء على أن الدول الأفريقية ينبغي أن تمتلك زمام عملية تسوية النزاعات وتوطيد السلام^(٤٥). وأكد ممثل الاتحاد الروسي على أن ضرورة إيلاء المزيد من العناية للأفكار الجديدة بشأن الكيفية التي يمكن لمجلس الأمن من خلالها تقديم المساعدة لدول غرب أفريقيا لتعزيز عملياتها السياسية، مضيفاً أن العمل لتطوير تلك الأفكار الابتكارية يمكن أن ينجح في إطار الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع للمجلس^(٤٦).

وقد اختلف ممثل غينيا مع الأمين العام الذي رحب في تقريره بقرار فريق الاتصال الدولي المعني بليبيا بتوسيع ولايته ونطاقه ليشملا البلدان الأخرى في اتحاد نهر مانو، وكذلك غينيا - بيساو وكوت ديفوار^(٤٧)، وأوضح ممثل غينيا أن حكومة بلده رأت أن هذا القرار غير مناسب بالمره، وقد رفضته بالفعل^(٤٨).

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (الجزائر)؛ الصفحة ١٩ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ٢٣ (اليابان)؛ الصفحة ٣٢ (الأرجنتين)؛ الصفحة ٣٧ (لكسمبرغ، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٤٥ (سيراليون).

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢ (الدانمرك)؛ الصفحة ٢٤ (اليابان)؛ والصفحة ٢٦ (اليونان).

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٤٧) S/2005/86، الفقرة ٨. وأعيد تسمية الفريق ليصبح فريق الاتصال الدولي لحوض نهر مانو.

(٤٨) S/PV.5131، الصفحة ٤٢.

غرب أفريقيا^(٤٩). وذكر ممثل نيجيريا، متحدثاً باسم مجموعة الدول الأفريقية، أن المبادرة القائمة المعنونة "استراتيجيات موحدة للمناطق الحدودية الحساسة في غرب أفريقيا"، التي يشارك فيها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء الإنمائيين وجماعات المجتمع المدني والأفرقة القطرية وبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، من شأنها أن تساعد على منع الحالات المحتملة لاندلاع أعمال العنف، وإعادة الثقة والائتمان للعلاقات بين الدول، وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، إذا نفذت بالكامل. وأكد كذلك على أن التحديات الناجمة عن المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا حينما تُعزز فرص النمو الاقتصادي والتنمية^(٤١). وأشار ممثل النيجر إلى أن إدارة المناطق الحدودية مشكلة كبيرة في ضوء ارتفاع مستوى تنقل سكان المنطقة، وحذر من أن الابتزاز وإساءة المعاملة عند المخافر الحدودية يثيران الاضطرابات في أحيان كثيرة بين مجموعتين من السكان المتجاورين، مما يفضي إلى حدوث أزمات بين بلدين متاخمين^(٤٢).

ولاحظ البعض أن أفضل الممارسات والدروس المستفادة من غرب أفريقيا، بما في ذلك التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي، يمكن أن تكون مثلاً يُحتذى به وأن تستخدم في غيرها من المناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية^(٤٣). ووافق عدد من المتكلمين على أن المسؤولية

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٣.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحة ٥٠.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ٥٣.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (المملكة المتحدة)؛ الصفحة ١٦ (جمهورية ترانينا المتحدة)؛ الصفحة ١٨ (الفلبين).

في تنفيذ خططها الرامية إلى مكافحة نشر الأسلحة الصغيرة بطريقة غير مشروعة؛

شدد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الأمنية الهادفة إلى تحسين العلاقات المدنية - العسكرية في البلدان الخارجة من حالات الصراع وخلق ثقافة تدعو للسلام والاستقرار وتعزيز سيادة القانون؛

حث البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على مواجهة الحالة الإنسانية الصعبة في أجزاء عديدة من المنطقة دون الإقليمية وتوفير الموارد الكافية في إطار عملية النداءات الموحدة الخاصة بغرب أفريقيا لعام ٢٠٠٥، وذلك كجزء من استراتيجية إقليمية للاستجابة الإنسانية تهدف إلى تحسين أمن الناس الذين هم في ميس الحاجة إلى الحماية أو أولئك الذين توشك قدرتهم على التحمل على النضوب.

وفي نهاية الاجتماع، أدلى الرئيس (بنن) ببيان باسم المجلس^(٤٩). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أعرب مجدداً عن اعتقاده بضرورة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالقضايا دون الإقليمية والعابرة للحدود في إطار استراتيجية أوسع لمنع الصراعات وإدارة الأزمات وبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية؛

شجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على مواصلة تشجيع الأخذ بنهج دون إقليمي متكامل ومشارك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع سائر الشركاء الدوليين الرئيسيين ومنظمات المجتمع المدني؛

رحب بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

(٤٩) S/PRST/2005/9

باء - توطيد السلام في غرب أفريقيا

الإجراءات التمهيدية

المنتظر أن تسفر مناقشتها في النقاش المفتوح عن توصيات ملموسة وواقعية تمكن مجلس الأمن من صوغ تدابير محددة تغطي جميع جوانب عملية تعزيز السلام كمنع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام.

وفي الجلسة ٥٥٠٩، المعقودة في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اعتمد المجلس البند المعنون "تعزيز السلام في غرب أفريقيا"، وأدرج في جدول أعماله الرسالة المذكورة أعلاه. وفي أعقاب الملاحظات الافتتاحية للرئيس (غانا)، استمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام وممثله الخاص لغرب أفريقيا، وكذلك من الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأدلى أعضاء المجلس ببيانات، وكذلك ممثلو باكستان، والبرازيل، وجمهورية كوريا، والسنغال، وسيراليون، وغواتيمالا، وغينيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا (باسم الاتحاد

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن

٥٥٠٩ المعقودة في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦

في رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام^(١)، أحال ممثل غانا ورقة مفاهيمية للمساعدة في توجيه مداورات مجلس الأمن إبان مناقشة مفتوحة بشأن تعزيز السلام في غرب أفريقيا، عقدت خلال تولي غانا رئاسة مجلس الأمن. وأشار في الورقة المفاهيمية إلى أن عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه المنطقة قد انحسر إلى حد كبير، وأتاح هذا الانحسار فرصة نادرة من أجل بناء الوطن وتعزيز التنمية المستدامة. وحددت الورقة مجموعة من المواضيع الواسعة النطاق الشاملة لعدة قطاعات، وكان من

(١) S/2006/610